

في إطار التقدم والطفرة التكنولوجية الحديثة وبالاتصال من " رحلتي الشتاء والصيف " ومن المقايضة إلى استخدام النقود من الدينار والدرهم إلى الجنيه واليورو والدولار من العملات الورقية إلى الشيكات والسندات والكمبيالات ومن كل ماسبق من سائل الدفع إلى الفيزا كارد والماستر كارد وغيرها من وسائل الدفع الالكتروني وعالم التجارة عبر الانترنت " التجارة الالكترونية " التي غيرت حياة التجارة العادية وقدمت سبل التيسير للكافة لكن ظهر من يفسد على هذا العالم الجميل عالم التجارة الالكترونية حياته وذلك بالقرصنة عبر الانترنت والسرقة والنصب والاختراق وكافة صور النشاط الإجرامي عبر الانترنت من تزيف وتزوير وأصبح غسيل الأموال عبر الانترنت وهذا ما فصلناه في كتابنا الجريمة الالكترونية ونحن أمام قصور تشريعي ليحكم التجارة الالكترونية وما يحويه هذا العمل بين دفتيه عبارة عن تعريف التجارة الالكترونية وتشريعاتها كذلك البصمة الالكترونية والتوقيع الالكتروني والكتابة الالكترونية والنقود الالكترونية كأحد وسائل الدفع الالكتروني والحماية الجنائية للمستند الالكتروني والحكومة الالكترونية والتنظيم القانوني للتجارة الالكترونية وطرق الأمن والحماية لأمن المعلومات وتناولنا الجدار الناري والتشفير كأحدى الوسائل لأمن المعلومات كذلك كافة طرق الحماية ونختتم بمصر والانترنت مع بعض التوصيات بشأن أمن معلومات التجارة الالكترونية .

ولابد أن نعلم جيداً أن هناك ارتباط وجيز بين التجارة الالكترونية والجريمة الالكترونية وخصوصاً في الوجهة التشريعية .

ولكن لابد أن تسير أنظمة التجارة الالكترونية على نحو طبيعي ولا يوجد من يقوم بتعطيلها وذلك بظهور المجرم الالكتروني والإغارة التامة والاعتداء على أخلاقيات وشرف الأفراد عبر الانترنت وتدمير الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي والأفعال الضارة بأمن وسلامة المجتمع بكافة دولة جعلني أطلق عليهم " إرهاب المستقبل " وذلك لانتهاكهم خصوصيات الغير دون وجه حق .

إلا أنه في مصرنا الغالية نأمل جميعاً في أن يتصدى المشروع المصري ويطبق مشروع قانون التجارة الالكترونية الذي تتولى عرضه في آخر هذا المؤلف وسن قانون يحكم الجرائم الالكترونية التي وصلت إلى حد الاعتداء على الكيانات الدولية والمصالح الحكومية وهو ما

مقدمة

حدث بالفعل في الاعتداء على موقع وزارة الدفاع الأمريكية وتدمير القواعد الخاصة بها وذلك في الإطار غير الشرعي للمساس بمصالح الفرد والمجتمع إلا أنني وفي إطار البحث والتصدي لهذا الموضوع أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان أولاً وثانياً للجمعية المصرية لمكافحة جرائم الانترنت والمعلوماتية وأتوجه أيضاً بالشكر للسيد الدكتور المستشار عبد الفتاح حجازي لما قدمه من مؤلفات عديدة تخدم هذا المجال في كل من الانترنت وجميع فروع الدراسات القانونية المتقدمة .

والله الموفق والمعين

عبد الصبور عبد القوي علي،،،